كيف نفهم «الإدارة المحلية»، وما هي اهميتها؟

بعد حوالي اكثر من سنة على استمرار الهجمة الفاشية الشرسة على الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، وبعد سيطرة الحركة الوطنية على أكثر من ثلاثة ارباع الاراضي اللبنانية ، اعلنت الحركة الوطنية مشروع « الادارة المحلية » في المناطق المحررة . فما هي اهمية هذا المشروع وما هو أثره ؟

ردود الفعل على المشروع

بصرف النظر عن المؤيدين لاعلان «الادارة المحلية» فقد اثار اعلانها ثلاثة انواع من ردود الفعل .

١ – موقف القوىالفاشية منها : ليس بالمستغرب ان تعلن القوى الفاشية ، التي دأبت على تزوير الوقائع ، ان هذا المشروع يؤكد على نوايا القوى الوطنية بتقسيم لبنان . فالقوى الفاشية اذ تعلن ذلك ، تريد ان توهم الجماهير وتضللها ، كما تريد ان ترد عنها رغبة التقسيم التي اعلنتها بعض أبواقها كسعيد عقل وشربل قسيس .

٢ – موقف القوى التابعة للنظام السوري .

اعلنت « القوى القومية والوطنية » في لقائها بتاريخ ٢٦-٤-١٩٧٦ رفضها لمشروع « الادارة المحلية » . واتهمت من وراءه بالعمالة وبالعمل على تقسيم لبنان . فأعلنت انها ترفض كلا من « التقسيم الرجعي » و « التقسيم التقدمي » . ان موقف هذه القوى يعبر عن خوفها من فقدان دورها في حماية الفاشيين في حال تنظيم سيطرة الحركة الوطنية والتقدمية في المناطق المحررة .

٣ – موقف القوى الرجعية غير الفاشية :

وقفت اوساط صائب سلام ورشيد كرامي والقوى الرجعية غير الفاشيه موقفا معاديا من مشروع « الادارة المحلية » . ان هذا الموقف لم يكن مستغربا . فكل خطوة الى الامام تقوم بها الحركة الوطنية ، لا بد لها من ان تنعكس سلبا على زعامة هؤلاء الرجعيين الذين لم يتمكنوا من دخول المعركة الى جانب الفاشيين مرغمين وليس لوطنيتهم وتقدميتهم ، فاجتمع بتاريخ ٢٤-٤-١٩٧٦ عدد من النواب في فندق البريستول واعلنوا رفضهم « للادارة المحلية » وشككوا كعادتهم بنوايا الحركة الوطنية . كما رفض تقي الدين الصلح وغيره لهذا المشروع . ان تخوف هؤلاء الرجعيين من هذا المشروع ، ينبع من خوفهم لفقدان قواعدهم الانتخابية المتواجدة بشكل اساسي في المناطق المحررة ذلك ان وجود القوى الوطنية وممثليها في « الادارة المحلية » سينعكس بشكل ايجابي على هذه القواعد وسيساعدها على تعميق وعيها لطبيعة الصراع وبالتالي سيضعف ارتباط هذه القواعد بالزعامات التقليدية الرجعية .

ما هي الادارة المحلية وما هي اهميتها؟

قبل الحديث عن اهمية الادارة المحلية ، لا بد من التاكيد بان احدا من اطراف الحركة الوطنية لن يقدم على خطوات من شانها ان تؤدي الى تقسيم لبنان . ان وحدة الشعب والتراب اللبناني كانت ولم تزل هدفا من اهداف الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية ومشروع « الادارة المحلية » لا يمكن ان يعني بشكل من الاشكال ، ان هناك نوايا تقسيمية وراء هذه الخطوة .

ان تاريخ الثورات وتاريخ التصدي للمؤامرات الرجعية مليء بالشواهد التي تؤكد على ان كل حركة وطنية وتقدمية ، اخذت على عاتقها مهام التصدي للرجعية ، كانت تضمن برامجها مشروعات لتنظيم الحياة داخل المناطق المحررة . فتنظيم الحياة داخل المناطق المحررة ، سواء سمي « ادارة محلية » او غير ذلك ، يبقى مهمة اساسية من مهام الحركات التقدمية ، لا يمكن لاية ثورة ان تنتصر دون ان تأخذ هذه القضية بالجدية والعناية التامتين .

منظور الحركة الوطنية اللبنانية « للادارة المحلية » ؟

بعد ان استمرت الهجمة الفاشية اكثر من سنة وبعد ان انسحبت السلطة الرجعية عن ثلاثة ارباع الارض اللبنانية ، طرحت قيادة الحركة الوطنية مشروع الادارة المحلية . هنا لا بد من تسجيل الملاحظة التالية :

ان اصلاحية قيادة الحركة الوطنية وغياب الجبهة الوطنية اللبنانية والجبهة الموحدة اللبنانية – الفلسطينية وغياب البرنامج الثوري لمواجهة الفاشيين ، كل ذلك جعل رد الحركة الوطنية على الهجمة الفاشية محكوما بالميوعة والتذبذب وفيه الكثير من الثغرات ضمن هذا المنظور كان على برنامج التصدي للفاشية ان يتضمن منذ البدء مسألة « الادارة المحلية » في المناطق التي تنسحب عنها السلطة الرجعية .

مهام الادارة المذاتية

على « الادارة المحلية » التصدي للمهام التالية: ضبط التجاوزات ومنع السرقات وسائر الاعمال التي من شأنها ان تسيء الى سمعة الحركة الوطنية وتشوه اخلاقها الثورية . تأمين المواد الغذائية والاستهلاكية الضرورية وتأمين الطبابة للمقاتلين ولسائر المواطنين . العمل على اعادة سير الانتاج ... الا ان المهمة المركزية التي عليها تتوقف اهمية « الادارة المحلية » خطوة على طريق تأمين متابعة النضال لتصفية الفاشيين وانهاء وجودهم . واقامة لبنان الجديد . لبنان الوطني الديمقراطي العلماني .

ان اهمية هذا المشروع تنبع من تأمينه لمختلف الاجواء ، الاقتصادية والسياسية والعسكرية الملائمة لمتابعة النضال . ان اهمية « الادارة المحلية » تكمن في تحويل المناطق المحررة الى قواعد خلفية ثابتة وقوية لانطلاق الحركة الوطنية باتجاه بقية المناطق التي لا تزال تحت هيمنة الفاشيين .

كما ان اهميتها تنبع من كونها المثال المصغر لسلطة القوى الوطنية في أعين الجماهير ، لذا علينا ان نعطي هذه الجماهير افضل صورة عن طبيعة السلطة التي نريدها .

ان اعلان « الادارة المحلية » لن يكون مشروعا ثوريا ان هو بقي كرد فعل على اعلان « حكومة الظل » عند الفاشيين ، او ان اعتبر كورقة للمناورة ، بوجه الذين يشكون من « الفراغ الامني » او غير ذلك . انه لن يكون مشروعا ثوريا ، ان هو لم يأخذ بعين الاعتبار مجمل هذه المهام التي ذكرت ، وبشكل خاص ، مسألة متابعة النضال من اجل لبنان وطني ديمقراطي علماني ، والا فانه سيكون عبارة عن مشروع مفرغ من مضمونه التقدمي وجوهره الثوري .

جوزف عبدالله

بعد التوقيع على تعديل المادة (٧٣) ليستمر النضال من أجل لبنان وطني ديمقراطي علماني

وقع سليمان فرنجية قرار تعديل المادة ٧٣ من الدستور فأصبح البرلمان بذلك قادرا على انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

ولقد جاء التوقيع بعد تحركات سياسية مكثفة تلت اعلان اتفاقية دمشق الاخيرة واعلان موقف اطلاق النار الخامس والثلاثين .

هذا ولقد غطت التحركات السياسية هذه أكثر من عاصمة عربية وأوروبية اضافة لشمولها رقعة لبنان ومساهمة دين براون رسول الامبريالية فيها .

ورغم ان تساؤلات المواطنين انصبت في الفترة ما بين اتفاق دمشق والتوقيع على « امكانية أو عدم امكانية » تمرير القانون فقد انصبت تساؤلاتهم بعد ذلك حول اهمية التعديل وماذا بعد ؟

انقاذ النظام

لقد بات واضحا ان الامبريالية والرجعيةالعربية تسارع من أجل انقاذ وترميم النظام الذي تهاوى هو والقوى الفاشية المحيطة به تحت ضربات القوى الوطنية والجماهير المسلحة .

فالقوى الفاشية اصبحت مهددة بالتصفية النهائية بعد أن كانت مبادرة في الهجوم على الجماهير قبل عام . والمؤسسات تمزقت بعد ان اتضح للجماهير ان البرجوازية تستخدمها لضربها وسحقها .

وموازين القوى تعدلت لصالح القوى الوطنية بشكل رسم في الافق المعادلة التي ارعبت القوى الرجعية والامبريالية : استمرار القتال سينهي النظام القديم ويفسح مجالا للبنان الديمقراطي الجديد .

واستهدف هذا الالتفاف الافراغ التدريجي للانتصارات الوطنية من مضمونها وآفاقها وذلك عبر محاولة لتعديل موازين القوى تدريجيا لصالح القوى الطبقية المنهكة والمتهاوية وتحجيم الزخم الثوري عبر تحويل النضال من مواقعه الجماهيرية الى لعب برلمانية ورئاسية تكرس الشكل والهيكل السابقين .

فالمهمة الاولى على جدول تعامل الامبريالية والرجعية العربية مع الوضع في لبنان ، هي العمل على خلق السلطة التي تستطيع ان تفيظ الحركة الوطنية والمقاومة . ولما اصبح خلق هذه السلطة غير ممكن بضرب الحركة الوطنية والمقاومة ، بات من الضروري على الفاشية اللبنانية ، ان تقدم بعض التنازلات لتستطيع من خلالها الالتفاف على انجازات الحركة الوطنية . ضمن هذا السياق كان توقيع الرئيس الهارب على قانون تعديل المادة ٧٣ .

واذا كنا لا نريد ان نقلل من أهمية هذه الصفعة – تعديل المادة ٧٣ واقالة فرنجية – التي تلقتها الفاشية مرغمة ، فاننا لن نغيب اهمية الامور التالية :

● ان تصوير الصراع في لبنان على انه معركة لتعديل المادة ٧٣ وانتخاب رئيس جديد للبنان ، هو تسخيف لطبيعة الصراع وطمس لحقيقة جوهره ، تستفيد منه الفاشية ، اذ لطالما ضحت الرجعية برمز من رموزها من أجل انقاذ ذاتها . كذلك الفاشية في لبنان ، فهي مستعدة للتضحية بسليمان فرنجية من أجل الابقاء على نظامها الرجعي .

● ان الرجعية في لبنان – ككل رجعية في العالم – عندما يحتدم الصراع ويتصاعد النضال ضدها بشكل جدي وباتجاه يهدد زوال سلطتها كاملة ، ان هذه الرجعية لن تتراجع عن تقديم تنازلات من شأنها ان ترمم هذا النظام المنهار ، وتتيح الفرصة أمامها لاعادة ترتيب اوضاعها واستعداداتها لمواجهة تصاعد نضالات الجماهير .

اذا كانت الامبرياليةوالرجعية العربية والفاشية اللبنانية تدرك ، انه لم يعد من سبيل لانقاذ وجود الرجعية في لبنان والمحافظة على نظامها المتخلف ، الا عبر تعديل المادة ٧٣ وانتخاب رئيس جديد ، فأين هي مصلحة الحركة الوطنيةوالمقاومة في ذلك ؟

لقد كان رأي الدوائر الامبريالية ، انه لا بد للنظام اللبناني حتى يستمر من ان يقدم تنازلات عديدة لا تمس جوهره بالضبط ، واتهمت هذه الدوائر عبر مبعوثيها الرجعية اللبنانية بالغباء ، لانها لا تدرك مصالحها بشكل صحيح ولا تدرك كيفية المحافظة على هذه المصالح ، بتقديم جزء صغير منها للمحافظة على الاهم والجوهري .

اذا كانت كافة الدوائر الامبريالية والرجعية العربية والفاشية اللبنانية تجمع على اقالة فرنجية واستبدالهكمخرج يمكن ان يعيد للبرجوازية اللبنانية هيمنتها من جديد ويحفظ نظامها، فكيف تقبل الحركة الوطنية السير بركاب هذا المخطط الذي سيجهض نضالات الجماهير ويدوس على دماء الالاف من الشهداء ؟

ان القيادات الاصلاحية للحركة الوطنية – سواء وعت خطورة السير بهذا الاتجاه أو لم تعه – فهي تشارك في عملية ترميم النظام اللبناني المنهار وانقاذه ، وتساهم في عملية الالتفاف حولنضالات الجماهير . فبدلا من أن يكون شعار هذهالقيادات، هو تثبيت سلطتها في المناطق المحررة ،واستمرار النضال حتى دحر الفاشيين في عقر دارهم ، بدل ذلك كله ، نجدهم ينغمسون في مسائل تعديل مادة من مواد الدستور ، ويسعون لاستبدالفرنجية « بفرنجية » اخر ، قد يكون أقل او أكثر منه فاشية ، ولكنه سيبقى في نهايه الامر خادم مخلص وذليل للامبريالية وللرجعية ومعبر صادق عن مصالح الـ ٤ بالمئة .

ان المهمة الاساسية الملقاة على عاتق القوى الوطنية ، هي بلورة جبهة وطنية لبنانية تضم كافة القوى صاحبة المصلحة الحقيقية بلبنان وطني ديمقراطي علماني .

... وبلورة جبهة وطنية لبنانية فلسطينية ، تتصدى بكل امكانياتها للقوى الفاشية واعوانها من رجعيين عرب وامبرياليين ، ويكون هدفها تحقيق لبنان وطني ديمقراطي علماني .

بدل كل هذا ينغمس قادة الحركة الوطنية الاصلاحية في عمليات ترميم النظام الرجعي من خلال التعامل مع قرارات وقف اطلاق النار ، ومواقفتهم على « الهدن » العديدة .

ان سكوت القيادات الاصلاحية للحركة الوطنية عما يجري وقبولها به ، يكشف عجز هذه القيادات وليبراليتها في تصديها للمهمات الملقاة على عاتقها .

ان الموقف الثوري السليم هو ذلك الموقف الذي يستمر بالنضال من اجل القضاء على الرجعيةاللبنانية برمتها عبر ضرب الطرف الفاشي وتصفيته عسكريا وسياسيا واقامة النظام البديل على انقاضه ، لبنان الوطني الديمقراطي العلماني .